مجتمع

غرق 27 مهاجراً قبالة موريتانيا بعد تعطل قاربهم

أعلنت الأمم المتحدة عن وفاة 27 مهاجراً غرقاً بعد تعطل قاربهم قبالة ساحل غرب أفريقيا «منذ بضعة أيام». وقالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، إنّ قارب المهاجرين واجه «مشكلة في المحرك» عندما كان في طريقه إلى جزر الكناري. وأنقذ خفر السواحل الموريتاني الناجي الوحيد قرب نواذيبو، وهو من أكد عدد الأشخاص الذين كانوا على متن القارب بحسب المتحدث باسم المفوضية تشارلي ياكسلي. وأوضحت المنظمتان أنّ «معظم الركاب هم من أفريقيا جنوب الصحراء». (فرانس برس)

الصين: ثاني وفاة بالطاعون في أقل من أسبوع

توفي مريض في شمال الصين متأثراً بالطاعون، وهي ثاني حالة وفاة بسبب المرض في منطقة منغوليا الداخلية، في أقلّ من أسبوع. وقالت لجنة الصحة بمدينة بايانور، إنّ الضحية توفي أمس الأول الجمعة، متأثراً بفشل عضوي متعدد بعد إصابته بالطاعون الدبلي. وقالت اللجنة إنّه تم إغلاق المنطقة التي كان يعيش فيها، مع وضع سبعة ممن كانوا على اتصال وثيق به تحت المراقبة الطبية، لكن، أظهرت الفحوص عدم إصابتهم، مع خلوّهم من أيّ أعراض. وكان قد توفي شخص آخر قبل أربعة أيام بالمرض نفسه في المنطقة. (أسوشييتد برس)

الأمازون: تراجع الأحراج مستمر

بلغت مساحة الأشجار المقطوعة في الأمازون 1654 كيلومتراً مربعاً في يوليو/تموز الماضي، في رقم أدنى بكثير من ذلك المسجل في الشهر عينه من العام الماضي، وهو 2255 كيلومتراً مربعاً، في ما مثل يومها رقماً استثنائياً. مع ذلك، فإنّ مساحة الأحراج التي أزيلت منذ مطلع العام أكبر بكثير من مستوى 2019، وفق بيانات رسمية.

ومنذ مطلع العام، وصلت مساحات الأحراج التي أزيلت إلى 4731 كيلومتراً مربعاً، في مقابل 4701 كيلومتر مربع من بداية 2019 حتى نهاية يوليو من العام نفسه، بحسب بيانات رسمية جمعها «المعهد الوطني لأبحاث الفضاء» (حكومي) عبر الأقمار الاصطناعية. في هذا الإطار، أشاد نائب رئيس البرازيل، هاميلتون موراو، بالبيانات المسجلة في يوليو الماضي، متحدثاً عن «انقلاب في المسار». وكان موراو قد أطلق، في مايو/أيار الماضي، عملية عسكرية ضد القطع غير القانوني للأشجار. لكنّ خبراء البيئة يعتبرون أنّ من المبكر الحديث عن منحى جديد، لافتين إلى أنّ أرقام هذه السنة ما زالت مقلقة بالرغم من عدم بلوغها المستوى القياسي المسجل في يوليو 2019. وقالت مديرة «معهد البحوث البيئية في الأمازون» (غير حكومي) آن ألينكار: «لا يمكننا الاحتفال بعدم تحطيم هذا الرقم القياسي. هو أمر إيجابي، لكن يجب أن ندرك أنّ أكثر من 1600 كيلومتر مربع من المساحات الحرجية المقطوعة منذ بداية العام هو رقم كبير». (فرانس برس)

(ريكاردو اوليفيرا/ فرانس برس)

كورونا يزيد الانتحار في إيران

طهران ـ **العربي الجديد**

بعد تفشّي فيروس كورونا في إيران، بقيت في منزلها مدة ثلاثة أشهر خوفاً من الإصابة بالفيروس. إلا أن الحجر الصحي الذي فرضته على نفسها وضعها أمام ظروف نفسية صعبة أدت إلى إصابتها باكتئاب شديد، اضطرت على إثره إلى تتناول حبوب مهدئة. وقبل تفشي الوباء، لم تكن تعاني من أي اضطرابات نفسية، إلى أن قتلها كورونا من دون أن يصيبها، بعدما قررت الانتحار.

رمت نسترن (35 عاماً) نفسها من الطابق السادس في منطقة «كيان شهر» جنوب العاصمة الإيرانية طهران، منتصف شهر مايو/ آيار الماضي، كما نقلت صحيفة «إيران» الرسمية عن زوج نسترن. يضيف أنّه بعد تدهور حالة نسترن النفسية، طلب المساعدة من عائلتها التي حضرت إلى البيت يوم الانتحار للحديث مع ابنتها في محاولة لتهدئتها. وبينما كانت أسرتها جالسة في صالة الضيافة، توجهت إلى غرفة نومها ورمت نفسها من الطابق السادس.

ورصدت «العربي الجديد» قصص انتحار أخرى مرتبطة بكورونا تختلف عن حالة نسترن. أشهر هذه القصص هي انتحار عائلة شمالي العاصمة طهران في إبريل/ نيسان الماضي. وبحسب صحيفة «شهروند» الإيرانية، توفي الوالد نتيجة إصابته بكورونا، ما جعل أفراد العائلة يعيشون حالة نفسية صعبة. وكانت النتيجة انتحار ابنه وزوجته بعد ثلاثة أسابيع من وفاته. تضيف الصحيفة في تقرير صادر يوم 12 إبريل/ نيسان الماضي، أن وفاة الأب وعدم تمكن الأسرة من تأبينه، وعدم قدرة أقاربهم على القدوم إلى بيتهم للتعزية بسبب كورونا، أدت إلى إصابة الابن بالاكتئاب ثم الانتحار. وبحسب «شهروند»، لم تحتمل الأم (53 عاماً) وفاة زوجها وابنها، فانتحرت بعد يومين (التاسع من إبريل/ نيسان الماضي).

إلا أن وكالة «ركنا» الإيرانية قدمت رواية أخرى عن الواقعة. ونقلت عن والد الزوجة المنكوب: «ابنتي، وبعد وفاة صهرنا (56 عاماً) أصيبت بالصدمة والاكتئاب، ولم تتمكن من التكيف مع فراقه، إلى أن قتلت نفسها وطفلها البالغ من العمر 6 سنوات من خلال تناول حبوب سامة»، مضيفاً أن «لها ولدين آخرين يعيشان حالياً معنا في البيت».

للانتحار في إيران، كبقية دول العالم، أسباب عدة، لكن تفشي كورونا فاقم صعوبة الظروف الاقتصادية والنفسية التي يعيشها المواطن الإيراني منذ عامين بسبب الأزمة الاقتصادية على خلفية العقوبات الأميركية الشاملة، الأمر الذي ساهم في زيادة حالات الانتحار خلال أزمة كورونا. وتشير المعطيات إلى أن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الإيراني الجديد (الذي يبدأ في 21 مارس/ آذار) شهد ارتفاعاً في نسبة الجريمة والعنف المنزلي والانتحار خلال السنوات الأخيرة، بحسب تقرير لوكالة «موج» الإيرانية، نشرته في 15 يونيو/ حزيران الماضي.

في هذا السياق، ذكرت صحيفة «جهان صنعت» الإيرانية في تقرير بتاريخ 13 يونيو/ حزيران الماضي، أنّ معدّل الانتحار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الإيراني الجديد سجّل ارتفاعاً بنسبة 23 في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها في العام الماضي، مشيراً إلى أن أساليب الانتحار «أصبحت أكثر رعباً».

ولم تعلن السلطات الإيرانية بعد أرقام الانتحار خلال السنة الإيرانية الجديدة، لكنّ ثمة بيانات على مستوى المحافظات تظهر ارتفاع هذه الأرقام. وكشف مساعد الشؤون الاجتماعية لرئيس منظمة الرعاية الاجتماعية في محافظة أصفهان، مجتبى ناجي، عن تسجيل 188 حالة إقدام على الانتحار و81 حالة فكروا بالانتحار في المحافظة من 20 مارس/ آذار الماضي وحتى 20 يونيو/ حزيران الماضي، قائلاً إن ذلك «يعكس ارتفاعاً بنسبة 31 في المائة بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي»، بحسب نادي «المراسلين الشباب» التابع للتلفزيون الإيراني.

إلى ذلك، يقول رئيس منظمة الرعاية الاجتماعية في قضاء ميبد في محافظة يزد وسط إيران، محسن فلاح، لوكالة «إيسنا» الإيرانية، إنه «خلال فترة تفشي كورونا، زاد العنف المنزلي بنسبة 20 في المائة وحالات الإقدام على الانتحار بنسبة 10 في المائة».

وفيما يتعلق بأرقام الانتحار في إيران سنوياً، تتحدث بيانات منظمة الطب العدلي الإيراني عن انتحار أكثر من 5 آلاف إيراني خلال العام الماضي.

وتشير أحدث الدراسات الإيرانية إلى ارتفاع نسبة الانتحار في إيران بنحو 60 في المائة خلال السنوات الأربع الأخيرة، أي بمعدل 15 في المائة كل عام، بحسب تقرير «جهان صنعت» المشار إليه، بحسب تقرير نشرته صحيفة «جهان صنعت» الإيرانية، في 13 يونيو/ حزيران الماضي.

وسائل مختلفة

تختلف أساليب الانتحار. وفي إيران، يحتل الشنق المرتبة الاولى، ثم تناول السم، فضلاً عن تسجيل المحافظات الغربية أعلى معدل انتحار، ثم المحافظات الشرقية والجنوب شرقية. كما أن معدل أعمار المنتحرين يتراوح بين 18 عاماً و40 عاماً. ويعد الفقر والبطالة عاملين رئيسيين للانتحار في البلاد.

تحقيق

يقود الحديث عن أزمة الألغام في العراق إلى النقاط العالقة عينها، والتي تحتاج إلى تدخل عاجل بسبب استمرار سقوط ضحايا وإصابات بين القرويين خصوصاً. وتتعلق العراقيل بالنفوذ والفساد وقلة الخبرات

ألغام داعش
الموت ما زال يهدّد العراقيين

بغداد ـ **زيد سالم، محمد علي**

لم ينه تحرير مدن شمال وغرب العراق من تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، آلة القتل التي أسسها التنظيم في تلك المدن. وما زالت تقارير عن مقتل مدنيين تصدر أسبوعياً، نتيجة تفجر الغام وعبوات ناسفة تركها مسلحو التنظيم قبل فرارهم من المدن. وفي النتيجة، تستمر النكبات والمآسي التي تصيب المدنيين، خصوصاً القرويين منهم. ويؤكد مسؤولون في وزارة الداخلية العراقية لـ «العربي الجديد» أن تركة داعش من المتفجرات تقتل أسبوعياً ما لا يقل عن خمسة عراقيين وتصيب آخرين بمعدل ثابت منذ مطلع العام الحالي.

واعتمد داعش، خلال احتلاله المدن، ما عرف آنذاك بسواتر النار، إذ زرع ألغاماً وعبوات ناسفة حول المدن لعرقلة تقدم القوات العراقية إليها خلال عمليات التحرير، إضافة إلى الأحياء السكنية والمناطق الزراعية.

ومضى على إعلان تحرير العراق من داعش نحو ثلاث سنوات، وما زال ملف المناطق المحررة يُعرقل لأسباب سياسية وأمنية وعمرانية، بسبب الخلافات بين الجهات التي تسعى إلى السيطرة على تلك المناطق، بما في ذلك إزالة المخلفات الحربية ومنها العبوات والألغام، على الرغم من إعلان تطهير بعض المدن. ولم تتوقف الخسائر البشرية التي طاولت الفقراء والفلاحين والمزارعين والأطفال والنساء.

وأخذت منظمات دولية على عاتقها سدّ النقص في ظل غياب الخطط الحكومية لحل المشكلة، كما انتشرت في أرجاء العراق مراكز تأهيل بتمويل بابائي وبريطاني، وباتت تقدم خدماتها للمصابين مجاناً، إلا أن المشكلة تكمن في الإهمال الحكومي. كما أن الفساد المالي والإداري يؤثران على أستكمال رفع الألغام في تلك المناطق.

فساد

في هذا السياق، يقول مسؤول عراقي رفيع المستوى في وزارة الداخلية، إن استمرار إزهاق أرواح مدنيين بسبب الألغام المتروكة في المدن المحررة تقف وراءه أسباب عدة من بينها الفساد في عمليات إحالة عقود لعدد من المنظمات تمت وفقاً للمساحة، بمعنى محاسبة العاملين في رفع الألغام بحسب المساحة (لكل كيلومتر مربع يتم تطهيره يدفع لهم)، إضافة إلى قلة الخبرة.

ويضيف أنه من أخر ضحايا الألغام كانت أم وأطفالها الثلاثة خلال رعي المواشي في نينوى، وقد قضوا بعبوة ناسفة غرب الموصل.

والعبوة من مخلفات داعش في منطقة أعلن تطهيرها وخلوها بالكامل من المتفجرات. ويحصل العراق على مساعدات من دول عدة لمواجهة مشكلة الألغام ومخلفات الحرب، وتحديداً من الولايات المتحدة الأميركية. وذكر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، مطلع عام 2018، أن بلاده قدمت 160 مليون دولار لإزالة الألغام من العراق، منها 70 مليوناً خصصت لمحافظة نينوى، فيما أكدت وزارة التنمية الدولية البريطانية أنها نجحت في مساعدة العراق من خلال إزالة نحو 16500 كيلوغراماً من المتفجرات، و800 حزام ناسف، إضافة إلى 2000 من الفخاخ المتفجرة، حتى نهاية عام 2018.

علياء هاشم (43 عاماً) فقدت زوجها وابنها البكر، وأصيبت ابنتها التي باتت تعاني من إعاقة دائمة من جراء انفجار لغم من مخلّفات داعش خلال عمل زوجها وابنيها في مزرعتهم بعد عودتهم إليها، في قرية الفتحة شمال الموصل. تقول لـ «العربي الجديد» إنهم نجوا من كمائن ومواقف مميتة طوال سنوات الحرب والنزوح، واعتقدوا أنهم نجوا بأنفسهم بعد عودتهم إلى قريتهم إثر تحريرها من داعش، لكن لعنة داعش التي زرعها بالأرض كانت في انتظارهم.

تشرح هاشم أنهم كانوا يحاولون شق قناة مياه بعد حفر الأمم المتحدة بئراً قريباً. وخلال الحفر، انفجر لغم من الغام داعش ما أدى الى وفاة زوجها ونجلها وإصابة ابنتها، التي كانت على مقربة منهما، بساقها، واضطرت إلى بترها في وقت لاحق. تصف حالها قائلة: «تمنيت لو أنني بقيت في خيمة في الصحراء طول العمر كنازحة، ولم أفقدهما بعد عودتي باسابيع».

وإلى جنوبي الفلوجة، حيث بلدة النعيمية، قتل خمسة تلاميذ في مدرسة ابتدائية بينهم ثلاثة أشقاء نهاية ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي، من جراء انفجار لغم خلال ذهابهم إلى المدرسة. ويقول محمد الجميلي، وهو من أقرباء أحد الأطفال الضحايا، إنّه في صدد رفع دعوى قضائية على من أعلن خلو المنطقة من الألغام، وسمح للناس بالعودة وممارسة حياتهم، فقد خدعهم وتسبب بمقتل أطفال. يضيف لـ «العربي الجديد»: «بين حين وآخر، تسمع انفجاراً وبسقط ضحية أو إثنتان. المنطقة ملغومة بالمتفجرات ولم ترفع بالكامل وصرنا نعلّم أطفالنا ونساءنا المشي على طريق مدروس مشى عليها أناس قبلهم، إنْ لم يكن هناك بد من المشي على طرقات معبدة».

مدن غير جاهزة لاستقبال اهلها

في مستشفى الرمادي الذي افتتح قسماً لتركيب الأطراف الصناعية، يقول علي الدليمي لـ «العربي الجديد»: «غالبية الضحايا الجدد اصطادتهم الغام داعش ومخلفاته الحربية»، مضيفاً أن «الأمر يتطلب جهوداً كبيرة وأجهزة كاشفة وإطلاق فرق تفتيش أخرى في المناطق المحررة»، معتبراً أن «موسم الأمطار الأخير كشف عن الكثير من الألغام أيضاً».

في هذا السياق، يقول عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي بدر الزيادي، إن «بعض المناطق العراقية التي وقعت تحت سيطرة داعش، ما زالت تعاني من مشاكل كثيرة، منها التأخر في إعادة الإعمار وتعويض الأهالي وعودة النازحين، إضافة إلى المشاكل البيئية منها الألغام التي عمل على نشرها داعش». ويوضح لـ «العربي الجديد» أن «الجهود العراقية وبمساعدة دولية لم تنه المعاناة. ما زلنا نسمع بين فترة وأخرى عن انفجار عبوات والغام يقع ضحيتها مواطنون أبرياء، فإما أن تتسبب بمقتلهم، أو تعرضهم لتشوهات وأحياناً بتر الأطراف».

يتابع الزيادي: «التأخير في عملية تطهير المدن المحررة من مخلّفات الحرب يتطلب جهوداً إضافية ودعماً مالياً وخبرات دولية في هذا الشأن، فقد مضت سنوات على التحرير وما زالت بعض الأحياء في نينوى والأنبار وصلاح الدين غير جاهزة لاستقبال أهلها الذين نزحوا خلال الحرب». ويلفت إلى أن «المؤسسات البيئية والعسكرية في العراق في حاجة إلى مزيد من التنسيق مع الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بشؤون الألغام إضافة إلى المنظمات الصحية والبيئية الدولية الأخرى، من أجل التعاون لتأمين بيئة آمنة للعراقيين الذين تضرروا من الحرب».

من جهته، يقول العقيد المتقاعد في الجيش العراقي السابق، فاضل جمعة، وهو عضو في منظمة تطوعية إنسانية معنية بشؤون رفع الألغام ومخلّفات الحرب في المدن المحررة شمال وغربي العراق، إن ما لا يقل عن 200 عراقي قتلوا منذ مطلع العام الماضي 2019، من جراء الألغام والعبوات الناسفة في مدن مختلفة، فيما أصيب مئات آخرون». ويوضح أن نينوى وصلاح الدين احتلتا الصدارة في عدد الضحايا، وهم في الغالب مدنيون من سكان قرى وأرياف سقطوا خلال الرعي أو العمل في أراضيهم. كما سقط أطفال، لافتاً إلى أن «عدداً من أفراد الأمن والمتطوعين قضوا أيضاً خلال عملهم برفع الألغام في الفترة ذاتها».

أما المتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء تحسين الخفاجي، فيؤكد لـ «العربي الجديد» أنّ الفرق العراقية المختصة تواصل عملها في رفع الألغام من جميع المناطق التي شهدت احتلالاً من عصابات «داعش». وأوضح أن الأمر ليس من مسؤولية وزارة الدفاع، بل مديرية شؤون الألغام التابعة لوزارة البيئة، التي دُمجت أخيراً مع وزارة الصحة.

نقص الخبرات

يؤكد مصدر من المديرية المعنية رفض الكشف عن اسمه (غير مخول بالتصريح)، لـ «العربي الجديد»: المشكلة الوحيدة التي تُعيق عدم استكمال رفع كل الألغام من المدن المحررة هي نقص الخبرات المحلية»، موضحاً أن «المديرية خاطبت مراراً الحكومة العراقية بشأن ضرورة تأمين المزيد من العاملين في هذا القطاع والتعاون من المنظمات الدولية، لتوفير مساعدات مالية وفنية».

ويلفت المصدر إلى أن «المشكلة في العراق لا ترتبط بالألغام التي تركها داعش فقط، بل بالألغام والعبوات التي تركتها الكثير من الجماعات الإرهابية، والحروب العراقية خلال العقود الماضية، وإن كان داعش قد فاقم المشكلة».

وتعمل الأمم المتحدة باستمرار على وضع استراتيجيات للتخفيف من المخلفات المتفجرة، وتساهم بالتعاون مع المديرية في زيادة توعية الأهالي في المدن المحررة حول كيفية التعامل مع الألغام ومخاطرها.

وفي وقت سابق، أعلن مدير مركز جنيف الدولي للعمليات الإنسانية لإزالة الألغام، ستيفانو توسكانو، أن العراق سيكون خالياً من الألغام بحلول عام 2028، وذلك خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده مع وكيل وزارة الصحة العراقية كاميران حسن، في العاصمة بغداد. وقال توسكانو: «هناك تحديات تتعلق بالكشف عن أماكن جديدة تتواجد فيها الألغام». أما حسن، فأكد أن «الوزارة سلّمت المركز الدولي لإزالة الألغام إحصائيات عن الألغام، وخارطة تواجدها في المدن العراقية، وتأتي في الدرجة الأولى مدينة الموصل، خصوصاً المنطقة القديمة».

واعتبر أن الألغام والقنابل غير المنفجرة واحدة من أكبر التحديات التي تواجه السلطات العراقية لإعادة النازحين إلى المناطق المحررة شمالي البلاد، خصوصاً في محافظتي نينوى وكركوك (شمال)، بعدما أعلن العراق في أواخر 2017 هزيمة داعش في البلاد، والذي كان يسيطر على مساحات شاسعة من البلاد منذ يونيو/ حزيران 2014. إلى ذلك، يقول الضابط في الشرطة العراقية من مدينة الأنبار، قصي العيساوي، إن «مديرية مكافحة المتفجرات التابعة لوزارة الداخلية تواصل عملها، ولم تتوقف منذ إعلان تحرير المحافظة من سيطرة داعش. لكن ما نلاحظه أن الفرق المختصة في هذا المجال قليلة وإمكانياتها محدودة، وتنتقل إلى محافظات أخرى للهدف نفسه، ما يساهم في تأخير إزالة كافة الألغام». ويوضح لـ «العربي الجديد» أن «أعداد ضحايا الألغام حالياً ليست بحجم الأعداد التي كانت عام 2018، نظراً للتقدم في عمليات التطهير، وغالبية الذين تعرضوا لانفجارات الغام من المزارعين والأطفال أصيبوا بإعاقات دائمة».

إزالة الغام في مدينة يبجي في محافظة صلاح الدين (صباح عرار/ فرانس برس)

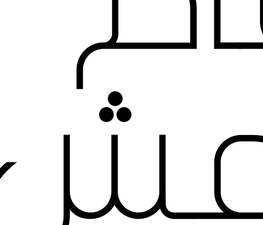

200
عراقي وأكثر قتلوا منذ مطلع العام 2019، من جراء الألغام والعبوات الناسفة، وأصيب مئات آخرون

ليبيون في حالة نزوح مستمرة

تغيب في الوقت الراهن قضية النازحين في طرابلس، التي كانت تحفل بها بيانات ونشرات الجهات الحكومية والإعلامية أثناء الحرب، رغم أنّها أزمة مستمرة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تستمر معاناة مئات الأسر النازحة في العاصمة الليبية طرابلس، بالرغم من أنّ أسراً أخرى عديدة تمكنت من العودة إلى منازلها، بعد توقف الحرب وانسحاب أحد طرفي النزاع بعيداً عن العاصمة، وهو ما يؤكده حسن بركان، عضو جمعية التيسير الأهلية الخيرية، الذي يشير إلى أنّ السبب في النزوح المستمر الدمار الذي طاول منازلهم من دون أيّ اهتمام رسمي، كما أنّ أغلب الملاجئ ومقار إقامة النازحين لم تعد تصلها المساعدات بل إنّ بعضها أقفل تماماً.

أقامت حكومة الوفاق عشرات المقار لإقامة النازحين من أحياء جنوبي طرابلس الذين قدّرتهم بـ130 ألف مواطن، وتولت توفير الخدمات والمساعدات الإنسانية، بينما أقدمت عشرات الأسر النازحة الأخرى على اقتحام عمارات بالعاصمة قيد الإنشاء للإقامة فيها بعد أشهر من النزوح. ويقول بركان متحدثاً لـ«العربي الجديد» إنّ أعداداً كبيرة من النازحين ما زالوا يقيمون في عمارات طريق السكة وعمارات خلف المركز الطبي وعمارات المنصورة، وكلّها عمارات غير مكتملة الإنشاء ولا تتوفر فيها سبل العيش ولا الخدمات المناسبة للإقامة. يضيف أنّ «مئات الأسر الأخرى تقيم في مناطق خارج طرابلس، وتتلقى المساعدات المالية التي تمكّنها من الاستمرار في سداد إيجارات المنازل»، مشيراً إلى أنّ بعضها يقيم في مصايف أو استراحات على البحر، أمضى فيها أشهراً خلال فصل الشتاء الماضي.

بدورها، ما زالت أم فدوى، وهي أم لطفلين من حي السيدة فاطمة بطرابلس، تقيم نازحة بعمارات طريق السكة بطرابلس، بالرغم من مغادرة أكثر سكانها النازحين إلى بيوتهم، والسبب يعود إلى خسارتها بيتها بالكامل. وتعيش ثلاث أسر أخرى معها في العمارات نفسها، للسبب نفسه.

ولا تتوفر لدى وزارة شؤون النازحين والمهجرين بحكومة الوفاق إحصاءات حول أعداد النازحين العائدين إلى منازلهم، كما لم تحسم قضيتهم بعد، بسبب طلب وزارة الداخلية من السكان عدم العودة إلى منازلهم إلى حين الانتهاء من تأمينها من الألغام التي زرعت وسطها وبين الأحياء.

ويؤكد ميلاد جحيدر، العضو بإدارة المقرقعات ومعالجة المتفجرات بهيئة السلامة الوطنية التابعة لوزارة الداخلية، أنّ الألغام ما زالت تهدد سكان مناطق الحرب، في عين زارة وخلة الفرجان وحي السيدة فاطمة، حيث دفنت عشرات الأطنان من مخلفات الحرب، وزرعت الألغام بطريقة متقدمة لا يمكن للفرق المحلية التعامل معها. ويوضح جحيدر في حديثه إلى «العربي الجديد» أنّ «فرقاً أجنبية كانت تقاتل ضمن مليشيات (اللواء السابق خليفة) حفتر، لديها تقنيات لزرع الألغام اضطرتنا لطلب المساعدة الدولية لنزعها، وبسبب عدم الاستجابة الكبيرة إلا من دولتين فقط ما زال العمل في مراحله الأولى»، مشيراً إلى أنّ تأمين هذه المناطق سيأخذ وقتاً أطول من المتوقع. ويقرّ جحيدر بحاجة السكان للعودة إلى منازلهم، لا سيما التي لم تتضرر بشكل كبير ويمكن ترميمها.

لكنّ بركان من جانبه، يؤكد أنّ الجهات الحكومية المسؤولة لم تقدم أيّ مساعدات أو إعانات للأسر التي عادت إلى منازلها، وقامت بجهدها الذاتي لصيانة منازلها. يتابع أنّ مشكلة النازحين حالياً تتكون من شقين: الأول إهمال الحكومة للنازحين الذين لم يعودوا لمنازلهم بسبب دمارها أو بسبب حقول الألغام فيها، وتركهم يواجهون مصيراً غامضاً من دون تقديم أيّ مساعدات إنسانية لهم، والثاني يتمثل في إهمال حصر المنازل المتضررة والتي سوّي بعضها بالأرض تماماً، وإمكانية تقديم بدائل للسكن أو إعانات أخرى».

في المقابل، ينفي يونس سعد، المسؤول بوزارة شؤون النازحين والمهجرين، عدم اهتمام السلطات بالقضية، مؤكداً بدء فرق تابعة لبعض الوزارات كوزارة التعليم في حصر الأضرار التي طاولت مؤسسات الدولة التعليمية. وبينما يعتبر سعد في حديثه إلى «العربي الجديد» أنّ تأجيل حصر الحكومة للأضرار الخاصة بمنازل المدنيين إلى حين الانتهاء من تامينها ونزع حقول الألغام، فإنّ أم فدوى لا ترى في هذه الوعود سوى تطمينات وهرب من المسؤولية. تتابع أنّ بيوت بعض النازحين من جيرانها لا توجد فيها مزارع الغام، لكنهم ما زالوا ممنوعين من الرجوع، وتضيف أنها تقدمت لوزارة الداخلية ولوزارة شؤون النازحين والمهجرين بطلبات أسوة بمئات من الأسر النازحة، لكنّ الردّ الحكومي مؤجل حتى اليوم. تضيف النازحة أنّ «الحكومة ستحيل قضيتنا إلى المحكمة العسكرية كون الأضرار والنزوح نتجا عن الحرب التي شاركت فيها القوات العسكرية، ما يتطلب محاماً وإجراءات طويلة ونفقات لا يمكن أن تتوفر لدينا للحصول في نهاية المطاف على تعويض مالي لن يمكّنني من بناء ربع بيت»، معتبرة أنّ كلّ هذا التعطيل والعرقلة يعني استمرار عيشها في حالة نزوح مستمرة.

بعض السكان عادوا إلى منازلهم رغم تضررها (حازم تركية/ الأناضول)

الحرب الرث في عشرات الآلف الأسر (حازم تركية/ الأناضول)

لحظات ما قبل المهمة الأخيرة لعناصر فوج إطفاء بيروت

عُثر على جثمان المسعفة في فوج إطفاء بيروت سحر فارس، بعد انفجار المرفأ، لكنّ تسعة من زملائها لم يظهروا بعد. ماذا يقول رفاقهم في مركز الكرنتينا، عن تلك المهمة الأخيرة، التي لم تكن بأيّ شكل مهمة مألوفة؟

بيروت ـ **رياض الترك**

قبل دقائق من دوي انفجار بيروت الضخم، يوم الثلاثاء الماضي في الرابع من أغسطس/ آب، تلقّى مركز إطفاء بيروت في محلة الكرنتينا، بالقرب من مرفأ بيروت، وهو المرفأ الرئيسي والأكبر في لبنان، بلاغاً عن نشوب حريق في أحد عنابر (أقسام) المرفأ. أطلق جرس الإنذار في المركز، فلبّت الشابة سحر فارس، ورفاقها التسعة المناوبون هناك، وجميعهم من الشبان، النداء سريعاً، وانطلقوا في سيارات الإطفاء إلى مكان الحادث، ومثل جميع المهام التي يهبّون إليها، ويعرّضون أنفسهم للخطر في سبيل القيام بها في أتمّ صورة، لم يتأخروا عن هذا الواجب. لكنّها لم تكن مهمة مثل بقية المهام التي اشتركوا فيها خلال السنوات الأخيرة، ولم يكن مجرد حريق، بل كارثة غيّرت وجه العاصمة اللبنانية تماماً، خلال دقائق، وصنعت ماسي كبيرة لعائلاتهم ولبقية زملائهم.

من محاولات إطفاء الحريق في يوم الانفجار (فرانس برس)

المشهد في محلة الكرنتينا التي قصدتها «العربي الجديد»، وهي المحلة الأكثر فقراً من بين جميع الأماكن التي تأثرت بالانفجار، كان منقسماً إلى صورتين؛ صورة المباني شبه المدمرة، وصورة النشاط التطوّعي في إزالة الركام من الشوارع، في مركز إطفاء بيروت في الكرنتينا، يتحدث زملاء العناصر العشرة الذين كانوا أول من ذهب في مهمة إنقاذ إلى المرفأ بعد الحريق، وقبل الانفجار، عن اللحظات الأليمة والصعبة التي عاشوها، وتركت أثراً حزيناً في قلوبهم. عندما سمعت سحر فارس إنذار الحريق، ارتدت هندام المهام، وصعدت إلى سيارة الإطفاء، وكانت أول من يجلس بانتظار بقية الزملاء. سحر كما يصفها زميلها في المركز وفيق السباعي «شغوفة بعملها وتحبه كثيراً، فتركض قبل الجميع عند سماع صفارة الإنذار، وهي مسعفة نشيطة... هي شهيدة الواجب بكلّ معنى الكلمة».

لم نعد نشعر بشيء، كأنّنا في قلب ضباب أسود يحيط المكان بأكمله، سحر شغوفة بعملها، وتركض قبل الجميع عند سماع صفارة الإنذار

يذكر السباعي صفة «الشهيدة» فقد تأكدت وفاة سحر بعد العثور على جثمانها، فيما رفاقها ما زالوا في عداد المفقودين رسمياً. كان مع سحر في هذه المهمة كلّ من شربل كرم، وإلياس خرّامي، ورامي الكعكي، ونجيب حتي، وشربل حتي، وجو بو صعب، ورالف ملاحي، وجو نون، ومثال حوا. انطلقوا جميعاً إلى مكان الحريق، ليفاجؤوا بما هو أكبر بكثير من مهمة عادية. يقول السباعي: «عندما لاحظت المجموعة حجم الدخان الضخم، طلبت الدعم من المركز هنا، وفي الوقت الذي كنا نركض فيه نحو السيارات، سُمع دويّ الانفجار الأول، وبعدها شهد المركز عاصفة قذفتنا إلى داخل ممرات السيارات، وبعدها لم نعد نشعر بشيء من حولنا، كأنّنا في قلب ضباب أسود يحيط المكان بأكمله».

يشير السباعي إلى أنّهم في المركز لم يعرفوا بما حصل، وفقد الاتصال بالفريق الذي ذهب إلى المرفأ. وفي تلك اللحظات الصعبة بدأ رجال الإطفاء في إنقاذ المصابين في المركز الذي تعرض لعصف الانفجار، متأثرين بتحطم الزجاج، كما أصيب بعضهم من جراء سقوط الحائط داخل المبنى. وهرع كثيرون من بينهم لإنقاذ الجرحى، على الطريق السريع الخارجي، المؤاجه للمركز، على جسر «شارل حلو» حيث كانت جثث كثيرة أيضاً.

بعد الاستيقاظ من الصدمة، توجه فريق من المركز مباشرة إلى موقع الانفجار. يصف السباعي تفاصيل مرعبة: «كنا في حالة ذهول وخوف، نصف عقلنا يسأل أين زملاؤنا؟ أين الفريق؟ والنصف الآخر يشاهد الجثث على الأرض ويبدأ في محاولة إطفاء الحرائق التي تسبب بها الانفجار». وفي «غُثر على سحر بملامح شبه مختفية من الانفجار. عرفناها من بدلة الإطفاء وبعض ملامحها، وكانت مبتورة اليد والقدم. أما مصير التسعة الآخرين فما زال مجهولاً». الذي تعرض لانسداد في التنفس، متأثرين بالغاز الخانق، وتم نقلهم إلى المستشفى، وبعضهم أصيب بكسور وجروح، وأصيب 12. أما نحن فلو كنا نعرف أنّ هناك مواد متفجرة خطيرة، لكان الفريق أخلى المكان وطلب من الجهات الأمنية إخلاء المنطقة المحيطة بالمرفأ... هم كان يعرفون أنّ رفاقنا لن يعودوا إلّا جثثاً».

أكثر من أخوة. نحن نعيش مع بعضنا البعض هنا في المركز أكثر مما نعيش مع عائلاتنا. ناكل معاً ونضحك معاً ونركض لتلبية نداء الواجب معاً. صبّر الله عائلاتهم، لا أقول أكثر».

ويؤكد السباعي أنّ مركز إطفاء بيروت لم يواجه حادثة مثل هذه من قبل، لكنّه لا يغفل عن توجيه اللوم والاتهام إلى مسؤولي المرفأ الذين أرسلوا زملاءه في مهمة مميتة: «عندما يُرسَل فريق إنقاذ إلى مرفق عام تابع للدولة ولا يجد أيّ شخص يؤمّن له طريقه أو يفتح العنبر، فهي مهزلة... هذا إهمال كبير، كانهم يقولون لهم: اذهبوا إلى الموت». ويختم السباعي متحسراً: «هم يعرفون ما الذي كان موجوداً في العنبر رقم 12. أما نحن فلو كنا نعرف أنّ هناك مواد متفجرة خطيرة، لكان الفريق أخلى المكان وطلب من الجهات الأمنية إخلاء المنطقة المحيطة بالمرفأ... هم كان يعرفون أنّ رفاقنا لن يعودوا إلّا جثثاً».

فيضانات
منازل مدمرة وقتلى في السودان

تضرّر نحو 50 ألف شخص على الأقل بسبب الفيضانات الناتجة من أمطار غزيرة هطلت هذا الأسبوع في أجزاء واسعة من السودان. جاء ذلك بحسب بيان صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أول من أمس. وأوضح البيان أن «الأمطار الغزيرة التي هطلت في الأيام الأخيرة في السودان، سببت فيضانات وانزلاقات أرضية وسببت أضراراً في منازل وبنى تحتية في 14 من إجمالي 18 ولاية في البلاد».

ونقلت الأمم المتحدة عن مفوضية العون الإنساني (HAC) الحكومية أن «50 ألف شخص تضرروا من تداعيات الفيضانات وفق تعداد أولي، لكن الرقم مرجّح للارتفاع». وأدت الفيضانات الأسبوع الماضي إلى وفاة 10 أشخاص وتدمير نحو 3500 منزل، بحسب بيان رسمي.

علاوة على ذلك، انهار سد بوط في ولاية النيل الأزرق، ما أدى إلى تدمير مئات المنازل، بحسب السلطات المحلية. في العادة، تهطل أمطار قوية في السودان خلال الفترة بين شهري يونيو/ حزيران وأكتوبر/ تشرين الأول، ويواجه البلد سنوياً فيضانات واسعة النطاق.

وخلال العام الماضي، أسفرت الأمطار الغزيرة والفيضانات عن مقتل 62 شخصاً في السودان، وقد تعرضت البلاد لأمطار غزيرة منذ أوائل يوليو/ تموز الماضي، ما تسبب بأضرار لنحو 200 ألف شخص في 15 ولاية. وكانت ولاية النيل الأبيض في جنوب البلاد الأكثر تضرراً.

(الأناضول)

(الصور: فرانس برس، الأناضول)